

الحكمة

منظومة في الحكمة والمعقول

لناظمها

المثاله آية الله الشيخ محمد حسين الاصفهاني القروي

المتوفى سنة ١٣٦١

طبعته على نفقة العلامة الشيخ نصر الله الخليلي

قدم لها ودققها

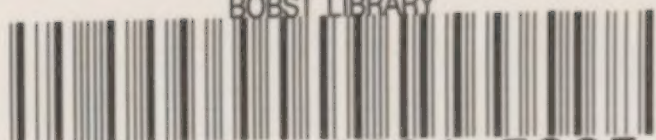
الحجة الشيخ محمد رضا المظفر

مطبعة النجف

١٣٧٨ هـ

١٩٥٩ م

BOBST LIBRARY



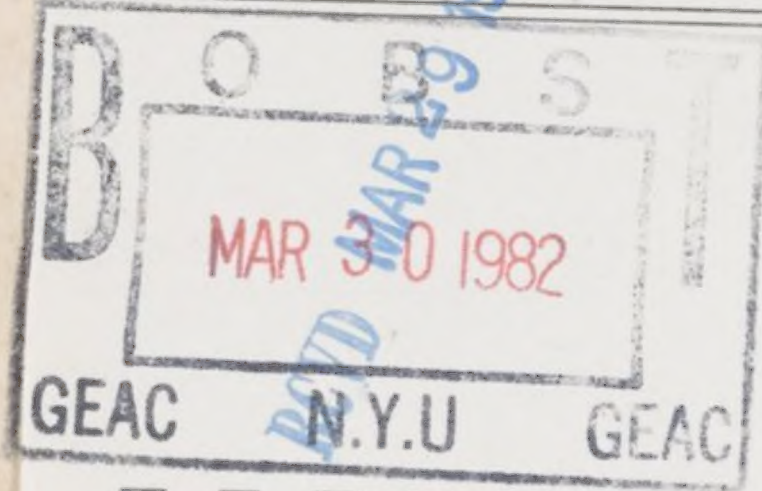
3 1142 00704 5985



**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

DATE DUE





al-Gharawī al-Isfahānī, Muḥammad
Ḥusayn

Tuḥfat al-ḥakīm

تُحْفَةُ الْحَكِيمِ

منظومة في الحكمة والمعقول

لناظمها

المثاله آية الله الشيخ محمد حسين الاصفهاني الغروي

المتوفى سنة ١٣٦١

طبع على نفقة العلامة الشيخ نصر الله الخليلي

NEW YORK UNIVERSITY LIBRARIES
NEAR EAST LIBRARY

مطبعة النجف «في النجف»

١٣٧٨ هـ

١٩٥٩ م

Near East

B

741

.G5

C.1

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ترجمة المؤلف

١٢٩٦ — ١٣٦١

هو الشيخ محمد حسين ابن التاجر المعروف الحاج محمد حسن
الاصفهاني الذي سكن الكاظمية المنتهي نسبه الى الحاج محمد اسماعيل
الذي ارتحل من نخبوان الى اصفهان وسكن فيها .
ومن أجل هذا لقب شيخنا بالاصفهاني ، وإلا فهو نخبواني
الأصل .

ولقب شيخنا أيضاً بـ (الغروي) ، لأن الغري مسقط رأسه
(وكانت ولادته فيه أول محرم سنة ١٢٩٦) ، ولأنه معهد دراسته

ومهد نبوغه . وكان انتقاله ثانياً الى النجف الأشرف من الكاظمية في
أول شبابه في أخريات العقد الثاني من عمره . وبقى فيها إلى أن وافاه
الأجل في الخامس من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦١ .

فقد توفي وهو ابن خمس وستين سنة ، ودفن في الحجرة
الملاصقة لمئارة الحرم العلوي الشمالية من الجانب الشمالي لها . وكان
يوم وفاته يوماً مشهوداً في الغري ، فأقيمت له عدة مجالس للفاتحة في
كبريات مدارس النجف الدينية وجوامعها ، عدا المدن العراقية
والإيرانية .

* * *

وقد سبق أن ترجمت لأستاذنا العظيم في مقدمة حاشيته القيمة
على مكاسب الشيخ الأنصاري قدس سره ، حينما طبعت سنة ١٣٦٣
أي بعد وفاته بسنتين . ونُشرت هذه الترجمة مرة أخرى - بعد
اجراء بعض التعديلات الطفيفة عليها - في مقدمة كتابه (الاجارة)
المطبوع سنة ١٣٧٥ .

أما الآن - وقد طلب مني تقديم منظومته (تحفة الحكيم) هذه -
فما أراني بحاجة إلى تكرار ما كتبته عنه سابقاً ، وقد أصبح في متناول
الجميع . وإنما المهم في هذه المقدمة أن نتحدث عن نفس هذه

المنظومة الجليلة ، وقد قلت عنها سابقاً في تلك المقدمة :
« وأعلى آثاره الفلسفية وأغلاها ارجوزته في الحكمة والمعقول
(تحفة الحكيم) التي هي آية من آيات الفن ، مع أسلوبها العالي
السهل الممتع . جمعت أصول هذا الفن وطرائف هذا العلم بتحقيق
كشف النقاب عن أسرارهِ وأزاح الستار عن شبهاته » .
« وإن دلت على شيء ، فانما تدل على أن ناظمها من أعظم
فلاسفة الاسلام الذين لا يسمح بمثلهم الزمن إلا في فترات متباعدة ،
لولا أن شيخنا غلب عليه الفقه والأصول وانقطع اليها عن الظهور
بالفلسفة » .

واستشهدت بعد ذلك بعدة أبيات من الارجوزة للتدليل على
براعتها الفنية . ثم قلت بالآخر :

« فتأمل في هذا البيان الجزل ، والاسلوب السهل ، والتعبير
الرصين عن أدق معاني الفلسفة ، بغير تكلف ، وبلغة سليمة
ناصعة . ومن أين متحت دلوك في هذا القليب تغترف الماء الزلال ،
بل الدرّ الثمين . وما سقناه فانما هو غيض من فيض . . . » .

وأعود الآن فأقول - بعد ١٤ عاماً ولا أزال على رأيي - :
إن كل ما في هذه الارجوزة العلمية هو من النظم المختار البارِع ،

في سهولة عبارته وجزالة بيانه ، في حدود ما يسهه نظم ارجوزة
مقيدة بوزن وقافية ، مع مراعاة الاختصار والايجاز .

ومن النواذر جداً في الاراجيز أن تبلغ بهذه السهولة والجزالة .
وإذا أردنا مقارنتها بمنظومة الحكيم المتأله الحاج هادي بن مهدي
السبزواري المتوفى ١٢٨٩ ، فانا نجد الفرق عظيماً جداً .

وأعتقد أن الذي دفعه الى نظمها هو تلافي ما في ارجوزة
السبزواري من ناحية الأداء والمادة العلمية ، لتحل محلها عند طلاب
الفلسفة ، لأن في منظومة السبزواري من الخلل في الأداء وفي
الألفاظ باختزالها واشتقاقاتها وتعقيدها الشيء الكثير الذي كان
أن يسقطها عن درجة الاعتبار والاستفادة .

وإذا قدر لارجوزة استاذنا أن تشرح شرحاً يليق بها ، فانها
لا شك ستكون موضعاً للعناية بالدرس والتدريس ، لما يلاقه طلاب
الفلسفة من العناء المرهق في تعقيد منظومة السبزواري وشرحها
المزجي له ، ذلك الشرح الذي زادها تعقيداً وغموضاً لم نعهده
لكتاب آخر ، لا في الفلسفة ولا في غيرها . وعلى الرغم من ذلك
كله هو موضع اقبال الطلاب المبتدئين في دراسة الفلسفة ، والسر

فما أعتقد هو اختصاره وجمعه لأصول الفن وسلامة أكثر آرائه
الفلسفية .

فلذلك أجد من الأجدد أن تشرح أرجوزة استاذنا شرحاً
واضحاً مختصراً لتحل محل منظومة السبزواري . وقد علمنا أن
الحكيم الجليل استاذ هذا الفن المرحوم ميرزا مهدي الاشتياني
(المتوفى ١٣٧٢) انبرى لشرحها ، وهو موضع ثقة طلاب هذا
الفن ، ولكن الأجل لم يممه لإكماله فقد انتهى به الى مبحث
الوجود الذهني . ولو تم لكان له شأن كبير في دراسته .

وعسى أن يهيئ الله تعالى من يتلافى هذا الأمر بعد نشر
هذه المنظومة ، ليقرب هذا الفن إلى الافهام ، ويريح طلابه من
العناء وقتل الوقت الثمين فيما لا جدوى فيه : من حل عبارة ،
أو توجيه تركيب ، أو تخريج لفظة - كما صنع الحكيم السبزواري
في شرح منظومته - بلا ضرورة لذلك ، ولا فائدة ، حتى الفائدة
من ناحية لغوية . ولو سلمنا جدلاً أن هناك فائدة لغوية ، فانما هي
على كل حال استطراد غير مرغوب فيه ، ثم هي - بعد ذلك -
إقحام لفن أجنبي في فن دقيق يربك فيه تسلسل الفكرة وأدائها ،
وفهمها بالأخير .

وتقديم هذه المنظومة للنشر - الآن - هو باكورة العمل
للاستفادة منها ، وأول خطوة لتهيئة شرح جدير بها . فاني لأرجو
- إذ تصبح في متناول الجميع - أن يتسابق علماء هذا الفن الذين
يعنيهم أمر طلابه إلى شرحها شرحاً واضحاً سهلاً ، فيمكث ما ينفع
الناس في الأرض ويذهب الباقي جفاء .

* * *

وقبل أن أختم كلمتي أجود من اللازم علي أن أعلن شكري
وتقديري لأخي في الله الصفي وزميلي في الدراسة أيام حضورنا على
درس استاذنا العظيم في اصول الفقه . وهو الاخ العلامة الجليل
الحاج الشيخ نصر الله الخليلي . إذ تقدم اليوم لنشر هذه المنظومة
الثمينة . وليس شكري له إلا بجانب الوفاء الصادق لاستاذه وإخلاصه
في تقديره ، مع الرغبة المؤمنة في نشر المعرفة .

وعسى أن أكون قد ساهمت معه في هذه الخدمة بتقديم المنظومة
وتحقيقها وتصحيحها . وفقني الله تعالى وإياه لأداء الخدمة الصحيحة
النافعة إنه أكرم مسؤول

محمد رضا المظفر

٣ ذي القعدة سنة ١٣٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

يا مبدأ الكل اليك المنتهى	لك الجلال والجمال والبها
يا مبدع العقول والأرواح	ومنشئ النفوس والأشباح
كل لسان الكل عن ثنائك	وضل في بيداء كبريائك
أنت كما أثبتت يا رب على	نفسك لا أحصي ثناءً لا ولا
صل على فاتح باب الرحمة	وخاتم الرسل نبي الأمة
معلم الحكمة والكتاب	وقائد الخلق إلى الصواب
وآله الغرّ الولاية السادة	في ملكوت الغيب والشهادة

* * *

وبعد حمد الله حق حمده	يقول عبد الله وابن عبده
(محمد) هو (الحسين) النجفي	عامله الله بلطفه الخفي
فضيلة الحكمة في العلوم	تعرف من فضيلة المعلوم

وكيف وهي عند أهل المعرفة	معرفة الواجب ذاتاً وصفه
وصنعه من أمره وخلقه	وجمعه لكل بعد فرقه
وهذه منظومة في الحكمه	حاوية اصولها المهمه
وانها لدى النفوس الملهمة	صحيفة من صحف مكرمه
وهو كتاب احكمت آياته	وفصلت بالحق بيناته
وفيه من لطائف المعارف	ما هو قرة لعين العارف
وكيف والمنعموت فيها الحق	والحق باتباعه أحق !
وسمته بـ (تحفة الحكيم)	معتصماً بالواهب العالم

تعريف الوجود

الحد كالرسم لدى التحقيق	يوصف بالاسمي والحقوقي
ولا يقال في جواب (الشارحه)	إلا حدود أو رسوم شارحه
وليس للوجود معنى ماهوي	وإن شرح اللفظ شأن اللغوي
فليس مفهوم الوجود يُعرف	إلا بلفظ هو منه أعرف
وكُنْههُ يُعرف بالشهود	لا غير كالرسوم والحدود
بل تستحيل صورة علميته	في النفس للهوية العينية

اصالة الوجود

يختص بالوجود طردُ العدم	إذما سواه عَدَمٌ أو عَدَمِي
وليست العلة للمعلول	مناط طرد العدم البديل
وهو مدار الوحدة المعتبره	في الحمل بل كانت به المغايره
ومركز التوحيد ذاتاً وِصفه	وفعلاً ايضاً عند أهل المعرفه
وكونه مطابق العنوان	بالذات عين الكون في الأعيان
وليس في ثبوته لذاته	غناه عن جميع حيثياته

اشترك الوجود

الحق أن صحة التقسيم	علامة الشركة في المفهوم
ووحدة النقيض خير شاهد	فواحد ايضاً نقيض الواحد
ولا يزول القطع بالوجود	بالشك في ماهية الوجود
وليس ما في الكون إلا آيه	والاتحاد مقتضى الحكاياه
إذ لا تحاكي كثرة بالذات	عن واحد في الذات والصفات
وليس في الشركة من تشبيهه	والظل لا يبلغ شأن ذيه

زيادة الوجود على الماهية

لا ريب في زيادة الوجود	معنى على ماهية الوجود
وإنما الوحدة والعينية	في الذهن والخارج في الهوي
لسلبه عنها بسلب ذاتي	ولافتقاره إلى الاثبات
والسلب لا ينفي سوى العينية	لصحة السلب مع الجزئية
ومورد البحث هي الشخصية	فيبطل الشائع بالكلية
ولا نفكها لدى التعقل	عن الوجودين بلا تعمُّل
ثم اتحاذ الكُل ليس يعقل	إلا محالاً وكذا التسلسل

الواجب لا ماهية له

ليس لذات الحق حد ماهوي	بل ذاته نفس وجوده القوي
والعرضي دائماً مُعمِّل	فيلزم الدور أو التسلسل

حقيقة الوجود تشكيكية واحدة

حقيقة الوجود حقاً واحداً	ووحدة المعنى عليها شاهده
وليست الوحدة ماهوية	جنسية نوعية صنفية

وليست الوحدة أيضاً بالعدد	بل هي ظل وحدة الحق الأحد
وهي على وحدتها بسيطة	لها مراتب بها محيطه
ومابه التشكيك والتشريك	عين الوجود ماله شريك
وقيل بل حقايق مغايره	ووحدة الكثير منه ظاهره
ومن يقول أنها ذات حصص	فليس بالمعنى الأعم بل أخص
لأنها في هذه الطريقه	تجليات نير الحقيقه

إثبات الوجود الذهني

لشيء نحو ان من الظهور	فمنه عيني ومنه نوري
وليس للمحال والمعدوم	مطابق في خارج المفهوم
وهكذا عوارض الماهيه	كالوحدة الصرفه والكلية
فالعلم بالكل وجود الكل	في النفس لكن بوجود ظلي
وليس الاعتبار بالمفهوم	في الحكم ايجاباً على المعدوم
بل اعتبار الفرض والتقدير	وأنه نحو من الحضور
وليس فيه وحدة الاثنين ^(١)	ولا قيامه بموضوعين

(١) كما عن المدقق الطهراني في محجته .

فانه العارض للماهية	وليس من عوارض الهويّة
وليس يقتضي انحفاظ الذات	الجمع بين المتقابلات
إذ ماله تقابل بالذات	ما كان بالشائع لا بالذاتي
فالعلم بالجواهر كيف وعرض	والجواهر المعلوم كيف بالعرض
بل هو عقل عاقل معقول	وليس في النفس له حلول
وقيل ^(١) لا كيف على المرسوم	والعلم من مقولة المعلوم
وصح في الاول دون الثاني	فانه مخالف البرهان
والاقلاب ليس بالسديد ^(٢)	إلا على إصالة الوجود
ولا يصح الالتزام بالشبح ^(٣)	فانه إنكار ما قد اتضح
والشبح اللازم للهويّة	فلم يكن مطابق الكيفية
والفرق ^(٤) بالقيام والحصول	قول به وليس بالمعقول

(١) كما عن المحقق الدواني .

(٢) كما عن السيد السند .

(٣) كما عن جماعة من الحكماء .

(٤) كما عن القوشجي .

إذ ليس ما هناك موجودين ولا اتحاد للمقولتين
وليس للحصول في المجرد معنى سوى الحلول بالتجرد

المعقول الأول والثاني عند الحكم والميزاني

ما كان في العين له عروض فالصدق فيها لازم مفروض
وحيث لا عروض في التعقل فذاك معقول بوصف الأول
وماله العروض في العقل أعم من حيث صدقه وإن خص وعم
فكل معقول يسمى الثاني بالصدق في العقل لدى الميزاني
وبالعروض فيه والتعميم في صدقه الثاني لدى الحكم

تقسيم الوجود والعدم إلى المطلق والمقيد

الحق أن مطلق الوجود يوصف بالاطلاق والتقييد
والمطلق المحمول في القضية على الوجود أو على الماهية
والعدم المطلق سلب المطلق مضافاً أو محضاً بقول مطلق
والربط في الهللية المركبة مقيد حيث تكون موجبه
وسلبه مقيد من العدم لا ربط سلبه ولا المعنى الأعم

الأحكام السلبية للوجود

إن الوجود في تطوراته	أمرٌ بسيطٌ بتمام ذاته
فانه بمقتضى المقابلة	مقابل للعدم البديل له
فليس ذاته عدا طرد العدم	فهي بسيطة على الوجه الأنتم
من دون حاجة إلى مقوم	في ذاته ولا إلى مقسم
للخلف في الأول بالوجدان	والانقلاب بين في الثاني
وحيثما يمتنع التحليل	فمطلق التركيب مستحيل
وكل ما يعرض للماهية	بالذات منفي عن الهوية

تكثر الوجود بالتشكيك وبالماهية

لا يتكثر الوجود وحده	إلا بما ليس ينافي الوحده
ففي الوجود كثرة نورية	بالذات كالعوالم العقلية
فانها مراتب مشككة	فذاتها فيما به مشتركة
وامتنع التشكيك في المعاني	وليس فيه للوجود ثان
فانها بذاتها تختلف	وليس فيها ما به تأتلف
وكثرة أخرى له بالعرض	فانها كثرة أمر عرضي

ووحدة الحقيقة العينية تجماع الكثرة في الماهية
إذ ليس في الوجود للماهية تخلل فكيف الاثنييه
المعدوم ليس بشيء

بالذات لا ثبوت للماهية وحيث لا ثبوت لا شيء
بل الثبوت يتبع الهويه عينية تكون أو ذهنية
وليس للعلم بها في الأزل شهادة لما يرى المعتزلي
إذ صفة العلم بها لا تقتضي ثبوتها بالذات بل بالعرض
وأنها واجدة لذاتها في العقل كالأماكن من صفاتها
ولا ينافي الوصف بالضرورة فإنها ما دام بالضرورة
وليس للمعدوم في الإخبار عنه سوى الفرض والاعتبار
والعقل قد قضى بنفي الواسطة والشبهات كلها مغالطة
إذ الوجود نفسه الوجود فهو بنفس ذاته موجود
وليس ما يعرضه الكليه في الذهن آيياً عن الشخصيه
وليس في الجنس البسيط الخارجي

تقوم بنوعه في الخارج

عدم التمايز في الاعداد

لا ريب في وحدة مفهوم العدم	إلا إذا كان بغيره استتم
وليس للمفهوم من مصداق	له تمايز على الإطلاق
إذ يقتضي التميز التعيينا	فلا تناهي فيه عاديتنا
وحيث ليس ميزه معقولا	فليس علة ولا معلولا

امتناع إعادة المعدوم

وجود كل شيء الهويّ	وهي مناط ذاته الشخصية
فلا وجودان لذات واحدة	ووحدة الذات عليه شاهده
ومنه لا تكرار في التجلي	إذ التجلي بوجود فعلي
وليس للمعدوم ذات أبدا	والخلف من جواز عوده بدا
بل قيل في رجوعه لأيسره	لزوم كون الشيء قبل نفسه
وجاز أن يوجد من كتم العدم	ممائل المعاد مثل ما انعدم
ورفع الامتياز وجه منعه	ووضعه مستلزم لرفعه
وعود شيء يقتضي عود العلل	على النظام في الثواني والأول

وليس نشر البدن الرميم	وحشره إعادة المعدوم
ولا انعدام عند تلطيف البدن	بل عينه باقٍ على وجه حسن
والنشآت كلها منازل	للفيض وهو للصعود نازل
ومقتضى الخروج من حدٍ إلى	حدٍّ هو البقاء عند العقلا
والامتناع لازم الهويّة	لا لازم الماهية الكلّيّة
والاحتمال مقتضى الامكان	لا الجزم بالشيء بلا برهان

دفع شبهة المعدوم المطلق

العدم المطلق حتى الذهني	لا يمنع عن وجوده في الذهن
إذ البديل للوجود ليس ما	يكون عنواناً وذاتاً عدماً
لكنه لا فرد للمعدوم	ولا له حكم على المفهوم
ولا على ثبوته بالشائع	إذ هو خلف أو خلاف الواقع
بل هو عنوان لذات باطله	مفروضة الثبوت عند العاقله
والحكم باعتبار تلك الذات	وهي مناط النفي والاثبات
والحمل فيه لا ينحو البتّة	فان عقد الوضع غير بتي

مناط الصدق في القضايا

مواطن صدق نسبة القضية	خارجها إن تك خارجيه
كذا الحقيقية في المشهور	بمقتضى التحقيق والتقدير
وجاء نفس الأمر في الذهني	وعاء صدق النسبة الحكميه
لكن نفس الأمر ليس يقتضي	نحو أمن الثبوت إلا العرضي
وليس للذاتي مدخليته	بل هو كالقضية الحينيته
وقيل نفس الأمر عقل جامع	وهو لكل ما سواه واقع
لكنه لا لخصوص الصادقه	فكيف تختص بها المطابقه
إذ فيه مع وحدته - كما اشتهر -	كل كبير وصغير مستطر
وقيل في الكاذب إدراك فقط	إذ لا يسوغ منه تصديق الغلط
وليس علم العقل بانفعالي	بل هو فعلي بلا إشكال
وحيث أنه وجود كلي	فهو بنفسه وجود الكل

والكل من حيث الوجود لا العدم

هناك موجود على الوجه الأتم

فالكذب لا بحدّه موجود فيه وإلا لزم التقييد

أقسام الجمل وما هو مجعول بذاته

الجمل للشيء بسيطاً يُعرف	وجعل شيء شيئاً المؤلف
وليس جعل الذات ذاتاً يعقل	إذ ليست الذات لها التخلل
كذلك لا يعقل جعل الذاتي	أو عرضي لازم للذات
ولا كذلك العرض المفارق	فإن إمكان الثبوت فارق
والحق مجعولية الوجود	بالذات لا ماهية الوجود
لوحدة المفاض والافاضه	ذاتاً بلا ريب ولا غضاضة
وأن مجعولية الماهية	تستلزم الضرورة الذاتية
إذ لازم التقرر الوجودي	لذاتها ضرورة الوجود
ومقتضى تقرر الذات فقط	جعل الوجود ليس ماسواً فقط
ويلزم التشكيك في الماهية	وهو محال لا كذا الهويّة
وجعلها عين التعلقية	لذاتها بجاعل الماهية
فذلك كالذاتي للمقوله	مع أنها بدونه معقوله
كذلك بالحقيقة العينية	تكثر الماهية النوعية

وليس بين الذات والمجمول	الحملُ الا وُلِّيُّ بالمعقول
وليس من مقولة المضاف	كل مقولة لدى الانصاف
ولا انحصار قط للسكلي في	فرد بلا جعل الوجود دفاع
والاتصاف باعتبار العقل	فليس ذاتاً قابلاً للجعل

تقسيم الوجود إلى المحمولى وغيره

ثبوت شيء كونه المحمولى	وهو على قسمين في المعقول
فرايطي ناعتي يقتضي	ثبوته لغيره كالعرض
وثابت لنفسه كالجوهر	وعنه بالنفسي فليعتبر
وما عدا الحق به موجود	وهو بنفسه له الوجود
وما هو المعدود في الروابط	فهو وجود رابط لا رابطي
وخص بالهلية المركبة	مالم تكن سالبة بل موجبه
وهو وراء النسبة الحكميه	مناط الاتحاد في القضييه
والكل في جنب الوجود المطلق	بالذات عين الربط والتعلق
ففي قبال ذاته القدسيه	روابط ليس لها نفسيه

مواد القضايا وجهاتها

كيفية النسبة واقعية	وقد تُسمى عنصر القضية
وفي اعتبار العقل تدعى بالجهة	تسمية اللفظ بها متجهه
وهي ضرورة ولا ضروره	في النفي والثبوت بالضروره
وليس شيء علة لنفسه	لا لانعدامه ولا لأيسه
بل إن يكن مطابق الموجود	بذاته فواجب الوجود
وممكن إن كان لا بذاته	بل باعتبار بعض حيثياته
ويوصف الوجود أيضاً بهما	غنى وفقرًا في كلام الحكماء

الجهات اعتبارية

ولا يست الجهات في الذهن فقط	ولا لها مطابق في العين قط
وجودها الرابط في الأعيان	والرابطي منه في الأذهان
فالحق أن مقتضى المقابله	(إمكانه لا) غير (لا إمكان له)
وهكذا رفع الوجود الرابطي	ليس نقيضاً للوجود الرابط
وفرض عينيتها في الممتنع	خلف وليس ربطها بممتنع

والخلافُ في الممكنِ والتسلسلُ يقضي بكل منهما التأمل
كـذا الوجوب إن يكن في العين فمقتضاه أحد الأمرين

أقسام الجهات

ويوصف الكل بوصف (الذاتي)	عند اعتبارها لنفس الذات
وما عدا الامكان (غيرياً) يقع	وفيه لانقلابه قد امتنع
ويوصف الجميع (بالقياسي)	والفرق واضح بلا التباس
إذ لا اقتضاء في القياسي كما	يكون في الغيري عند الحكماء
بل الملاك محض الاستدعاء	طوراً وطوراً عدم الإبقاء
وباعتبار اللازم المحال	تدعى (وقوعياً) في الاستعمال

(مباحث خاصة بالامكان)

منها :

ومعنى الامكان لدى العموم عم	فانه سلب ضرورة العدم
لكنه بالنظر الخاص	سلب الضرورتين بالخصوص
وثالث وهو أخص منهما	سلب الضرورات جميعاً فاعلموا

وليس للامكان الاستقبالي
ومنها :

ليس من العوارض العينية
بل العروض فيه بالتحليل
ومنها :

وحيث أن طبعه اللا اقتضا
والسلب فيه عندهم تحصيلي
ومنها :

والاحتفاف بالضرورتين لا
ومنها :

والافتقار لازم الامكان
بل هو عينه إذا ما قد نسب
والقول بالبخت والاتفاق
وقيل : يستلزم سلب الشيء
إذ ليس جعل الشيء بالموؤلف
من دون حاجة إلى البرهان
إلى الوجود كالغنى فيما يجب
مع فطرة العقل لفي شقاق
عن نفسه . وليس ذا بشيء
بل هو بالذات بسيط فاعرف

فنفيه يفيد نفي الذات
ولا اجتماع المتناقضين
لوحدة الحصول والتحصيل
وليس للتأثير والعلية
وكونها الرابط في الخارج لا
لا سلبها عن نفسها بالذات
يلزمه ، كلا ، ولا المثلين
بعين طرد العدم البديل
مطابق وصورة عينيه
يوجب محذوراً ولا تسلسلا

ومنها :

لا فرق ما بين الحدوث والبقا
كذا الوجود الرابط التعلقي
ولا يقاس بالمعد الفاعل
في لازم الذات ولن يفترقا
ينافي الاستقلال في التحقق
فانه عقلاً قياس باطل

ومنها :

وعلة الحاجة في الماهية
وليس للحدوث من عليه
فلا يجوز سبقه بالذات
وعلة الحاجة علة الغنى
إمكانها وهكذا الهويّة
فانه كيفية الاتيّة
على الوجود لامتناع ذاتي
إذا الوجود بالوجوب اقترنا

والفقر والغنى هما سريان	في مقتضى الوجوب والامكان
إذ الوجوب علة، لا قدمه	ففي ثبوت الفقر يغنى عدمه
والعدم السابق للحادث لا	يستلزم الدور كما قد أشكلا
فانه بنفسه شرط الأثر	وقيده في دخله لا يعتبر
وليس شرطاً حيث لا يقارنه	لا أنه مقابل يباينه

نفي الأولوية الذاتية والغيرية

العقل حاكم على الماهية	بسبب الأولوية الذاتية
بل حيث لا ثبوت للماهية	لا يعقل التأثير والعلية
ويستحيل أن يكون الذاتي	بفرضه مقتضياً للذات
كذلك الأولوية الغيرية	لا تقتضي الوجود للماهية
فانها بالفرض مع رجحانها	من قبل الغير على إمكانها
فصح ما إلى الحكيم قد نسب	لا يوجد الشيء إذا ما لم يجب

الامكان الاستعدادي

لكل ما في العالم الجسماني يكون نحوان من الامكان

وهو الذي يعرض نفس الذات	فإنه إمكان يسمى (الذاتي)
يتبع عدة من المبادي	ومنه ما يدعى (بالاستعدادي)
بل هو من أوصاف ما بالقوه	وليس الامكان بمعنى القوه
وذلك عين الاعتبار الذهني	فتلك كيفية أمر عيني
وخص بالمقبول ذاك الآخر	وتلك للقابل وصف ظاهر
ميز بضعف فيه واشتداد	وليس للامكان الاستعدادي
فإنه حيثية عقلية	أو بزواله أو الفعلية
بالذات لا الامكان الاستعدادي	بل هي من صفات الاستعداد

الحدوث والقدم

وفي قبالة المسمى بالقدم	حدوث شيء كونه بعد العدم
يخصص الحدوث بالزمان	والعدم السابق بالزمان
يوجب عنوان الحدوث الذاتي	وما يكون سبقه بالذات
فإنه عن الحدوث أجنبي	هو الملاك دون سبق السبب
لكونه لا شيء لولا السبب	كذا الذي إلى الوجود ينسب

والعدم الأول بالمباين	يوصف والأخير بالمقارن
وقيل للخلق حدوث دهرى	لسبقه حقيقة بالأمر
فيقتضى اللاحق سبق العدم	بمقتضى ترتب العوالم
ومقتضى طولية السلاسل	ليس سوى تفاوت القوابل
وليس بينها انفكاك فالعدم	مجامع لها فلا يأتى القدم
والحق أن العالم الجسماني	عقلا وتقلّا حادث زمانى
إذ مقتضى تجدد الطبائع	حدوثها الثابت في الشرايع
فهي لها في كل حدّ عدم	وليس للمجموع منها القدم
إذ ليس لكل وجود آخر	فالكل حادث وهذا ظاهر
لكنه تجدد المفاض لا	يأتى دوام الفيض عند العقلا
وليس معنى للحدوث الاسمي	مع قدم الوجود غير الاسم

مرجح حدوث العالم فيما لا يزال

ليس الحدوث صفةً عينيه	بل هو كالذاتى للهويه
فجعلها جعل حدوثها بلا	مخصص إذ لم يكن معاملا

والوقت عند بعضهم مخصص وهو كغيره فلا يخص
كذا الارادة الجزافية لا تعقل بل تستلزم التسلسلا
وهكذا المصلحة المرجحة إذ ليس ترك الجود فيه مصلحة

أقسام السبق والحق

والسبق بالزمان والعلية ومنه ما يدعى بسبق شرفي
والسبق بالحق وبالحقية وكل ما للسبق من حيثيه
والسبق بالذات لدى الاعلام بل جامع للسبق بالعلية
والسبق بالرتبة منه حسي ومنه وضعي ومنه طبيعي
ومنه عقلي بغير لباس ترتيبه لا سبقه بالطبع
أخذاً من الباب إلى المحراب

ملاك السبق بأقسامه

إن ملاك السبق في الزماني عين ملاك السبق في الزمان

السبق واللاحق ذاتيان	ليكن في هوية الزمان
مالهما سوى الزمان مقتض	وفي الزمانيّ هما بالعرض
ملاكه الضرورة الذاتية	والسبق واللاحق بالعليه
للسبق بالطبع لدى أهل النظر	كذاك إمكان الوجود يعتبر
لما له تقدم بالرتبه	والمبدأ الملحوظ عند النسبه
ثبوته المعروف بالتقرر	واعتبروا للسبق بالتجوهر
لما له تقدم بالشرف	والفضل لا اختياراً صرفاً عرف
للسبق بالسرمدة أو بالدهر	والواقع المحض ونفس الأمر
والشأن للتقدم الدقيق	ومطلق الثبوت للحقيقي

القوة والفعل وأقسامهما

للشأن والقدرة تأتي القوة	وفي قبال الضعف واللاقوه
وهكذا للصفة المؤثره	وهي تعم القدرة المفسره
وشأنها القبول في المنفعل	

والحفظ أيضاً أو خصوص الأول

فتارة مثل هيولى الفلك	قوة أمر خاص كالتحرك
وتارة كقوة الحيوان	تقبل عدة من المعاني
وقد يكون شأنها القبول	لكل أمر كالهيولى الأولى
وقوة الفاعل مثل القابل	فى كل ما مرّ بلا تفاضل
وما يكون مبدأ التأثير	فقد يكون مبدأ الكثير
وقد يكون مبدأ الواحد عن	شعور أو لا عن شعور فاعلمن
ففاعل الواحد عن إدراك	ما هو كالنفوس للأفلاك
وعادم الشعور مما قد مضى	إن فقد التقويم يدعى عرضا
وفى البسيط إن يكن مقوّمًا	كالماء والنار طبيعة سما
وصورة نوعية إن كان فى	مركب كما يراه الفيلسفى
وفاعل الكثير عن شعور	كقدرة الحيوان فى المشهور
ومنه ما كان بلا التفات	وذاك مثل قوة النبات

سبق القوة على الفعل وعدمه

الفعل مشروط بنفس قدره ليس بسبقها عليه عبره

وإن تكن سابقة بالذات بل بالزمان دائم الأوقات
 وليس سبقها عليه يقتضي في صفة القوة للتبعض
 إذ ليست القوة إيجابيه بل هي ما يقابل الفعلية
 ولا تقاس القوة الفعلية بالانفعالية في المعية
 إذ ما به القوة والفعل معا في الانفعالية إن يجتمعا
 والسبق للقوة لا ينافي تقدم الفعل لدى الانصاف
 إذ قوة الشيء على شيء لها فعليتان مبدأً ومنتهى

الماهية ولواحقها

ماهية الشيء كما نراه هو المقول في جواب ماهو
 وليس دعوى الحصر في الجواب عن الحقيقية بالصواب
 إذ ليس شرح اللفظ معنى الشارحه
 كما به تقضي النصوص الواضحه
 وهي مع الوجود بالحقيقه موسومة بالذات والحقيقه^(١)
 وكلها من خارج المحمول يوصف بالثاني من المعقول

(١) تدعى باسم الذات والحقيقة : نسخة بدل .

وإنها واجبة في ذاتها	لمحض ذاتها وذاتياتها
وما سواها ليس عين الذات	ولا مقوماً لها كالذاتي
فصح سلب المتقابلات	سلباً بسيطاً عن مقام الذات
بل قيل لا تقييد للسلوب	وإنما التقييد للسلوب
فهذه السلوب غير موجبه	رفع النقيضين ولو في المرتبه
لكن في العوارض الذاتيه	يقدّم السلب على الحيثيه
وليس حيثية كل عارض	حيثية الذات بلا معارض

اعتبارات الماهية

الشيء إن قيس إلى سواه	له اعتبارات بمقتضاه
وهي بشرط الشيء أو بشرط لا	أولاً بشرط الشيء فيما عقلا
وليس معنى اللابشرط المقسمي	إلا المقيس منه دون المبهم
والمبهم الخالي عن القياس	إلى سوى الذات بلا التباس
واللابشرط ليس بالمقسم قط	إلا بتلك الاعتبار فقط
وما هو القسمي منه مطلق	عما عداها وبه يفترق
هو الطبيعي بقول الحكماء	لا ما يسمى مقسماً أو مبهما

وليس ذهنياً كما قد اشتهر	إذ ليس الاعتبار قيد المعتبر
والاعتبارات لها المقابلة	لا كل ما يكون الاعتبار له
والطبيعي حصص عينيه	تطابق الموصوف بالكلية
وفي الوجود تابع لها وفي	لوازم الوجود أيضاً فاعرف
وهو بنفسه له الكلوية	في الذهن لا الهوية الذهنية
ولا تقاس الحصة العينية	في الصدق والتطبيق بالذهنية
إذ موطن التطبيق في العقل فقط	وليس للخارج حظ منه قط

بعض أحكام أجزاء الماهية

إن الهيولى هي عين الجنس	من حيث ذاتها بغير لبس
كذلك الصورة عين الفصل	لا فرق ما بينهما في الأصل
والفرق بينهما بالاعتبار	ومنه الاختلاف في الآثار
فبدأ الجنس الطبيعي إذا	لو حظ لا بشرط جنساً أخذاً
وهي هيولى إن يكن بشرط لا	ومبدأ الفصل كما قد فصلاً
وليس للواحد من جنسين	عرضاً بل لارب ولا فصلين

وربما لا يعلم المقوم	بل قال قوم لا يكاد يعلم
فلازم الفصل مكان الفصل	يؤخذ تعريفاً به للأصل
وربما يُوضع لا زمان في	موضع فصل الشيء إذ لم يعرف
ولازم الفصل يسمى المنطقي	وهو اصطلاحاً غير ما في المنطق
ومبدأ الفصل هو الحقيقي	كجوهر النفس على التحقيق

إن حقيقة النوع فصله الأخير

شيئية الشيء بعين الصورة	وفصله الأخير بالضرورة
وكل ذاتياته الطولية	مطوية في الصورة النوعية

كيفية التركيب في الأجزاء الحدية

تعدد الاجزاء في المركبة	في الذهن ثابت كما في المرتبة
وهكذا في العين لكن بالعرض	ولا كذا البسيط ذاتاً كالعرض

خواص الأجزاء

السبق للجزء على الكل وجب	وذاك علة الغنى عن السبب
وسبقه في عالم التقرر	وهو ملاك السبق بالتجوهر

وباعتبار العين صفة بالغة	فباعتبار الذهن يدعى بينا
واحدة ذاتا بغير نكر	والكل مع أجزائه بالأسر
بالسبق واللحوق وهو ظاهر	وباعتبار لهما التغاير
كل الذي بشرط شيء عقلا	واللابشرط دائم السبق على

لزوم الحاجة بين أجزاء المركب

من نحو وحدة على التحقيق	لا بد في المركب الحقيقي
إذ كل فعلين أن يتحدا	فالاقتدار بين جزءيه بدا
لا اعتبار اللابشرط ^(١) وحده	وصحة الحمل لأجل الوحدة

التشخيص

ولا يكاد غيره يُشخص	إن الوجود مابه التشخيص
فضمها لا يقتضي الشخصيه	إذ غيره ماهية كليه
به التميز فارق التشخيصا	بل يقتضي التميز والتحصينا
ما لم يكن مشخصا بالذات	فلا ترى شخصا من الذوات

(١) في نسخة (لا الاعتبار اللابشرطي) .

أنحاء الشخص

ما كان ماهيته هويته	ففي مقام ذاته شخصيته
كواجب الوجود بالذات فقط	وليس للممكن حظ منه قط
إذ الوجود فيه والشخصية	كلاهما يغير الماهية
واختلف مراتب الممكن في	حاجتها إلى الشخص اعرف
فبعضها مجرد الامكان	يكفيه كالعقول بالبرهان
وبعضها لا يقتضي القبول	إلا مع الامكان والهيولى
مثل المدبرات للأفلاك	نفوسها الكلية الزواكي
وبعضها الآخر يحتاج إلى	مخصصات غير ما قد فصلا
مثل المواليد من العناصر	وهي ثلاثة بمحصر الحاصر
والنوع في هذا الأخير منتشر	وعندهم في الأولين منحصر

الوحدة والكمرة

عينية الوحدة للوجود	مشهودة عند أولي الشهود
فهي تدور حيثما يدور	ولا يساوي النور إلا النور
ولا تنافي وحدة الهوية	تعدد المفهوم لا الماهية

وليس صدقه على الكثير	صدقا حقيقيا لدى البصير
بل الحقيقي على الآحاد	وغيره بفرض الاتحاد
وهي من الكثرة في العقل	أعرف كالكثرة في التخيل
إذ كثرة المحسوس في الخيال	والعقل للوحدة والارسال
فصح ما في كتب القوم رسم	إذ قيل: (الوحدة ما لا ينقسم)

تقسيم الوحدة

الواحد الحق لدى التحقيق	أحق باسم الواحد الحقيقي
إذ جهة الوحدة عين ذاته	كما عدا الوحدة من صفاته
وكل وصف ناعتي ذاتي	مبدأه عين تمام الذات
ثم الحقيقي على الرسوم	يوصف بالخصوص والعموم
والواحد الشخصي أعني العددي	

هو الخصوصي الذي به ابتدي

فنه ما بذاته لا ينقسم	وضعي أو مفارق كما رسم
وما هو الوضعي مثل النقطة	فانها بذاتها منقطه

والعقل والنفس مفارقان	فكيف بالقسمة في الاعيان
ومنه ماله قبول القسمة	كالجسم والمقدار فاحفظ رسمه
فالكم للقسمة ذاتا مقتضى	والجسم قابل لها بالعرض
وما هو الواحد بالعموم	إن كان في مرتبة التقويم
فانه ذو وحدة ذاتيه	جنسية فصلية نوعية
وفاقد التقويم يدعى العرضي	كضاحك وكاتب وأبيض
والواحد الغير الحقيقي عُرف	بماله واسطة اذا وُصف
وباعتبار الاشتراك في الجبه	له اسام عندهم متجهه
مجانس مماثل في الجنس	والنوع فاحفظه بغير لبس
ثم مشابه مساو رَسْمَا	للكيف والكم نخذ منظما
في الوضع والمضاف ما يناسب	مواز أو مطابق مناسب
ثم الكثير في قبال الواحد	في كل ما مر بقول واحد

الاتحاد والموهوية

صيرورة الذاتين ذاتا واحده خلف محال والعقول شاهده

وليس الاتصال بالمفارق	من المحال بل بمعنى لا ثبوت
كذلك الفناء في المبدأ لا	يعني به المحال عند العقلا
إذ المحال وحدة الاثنين	لا رفع إنديته في البين
والصدق في مرحلة الدلالة	في المزج والوصل والاستحالة
فالحمل إذ كان بمعنى هو هو	ذو وحدة وكثرة فانتبهوا

تقسيم الحمل

الحمل منه أولي ذاتي	بالاتحاد في مقام الذات
والجمع والفرق بالاعتبار	كما به نص أولوالإبصار
فالذات في الموضوع والحمول	تلحظ بالاجمال والتفصيل
كالحد والمحدود حيث اتحدا	ذاتاً وباللحاظ قد تعددا
ومنه حمل متعارف كما	يوصف بالشائع عند الحكماء
وإنه اتحاد مفهومي	هوية في الذهن أو في العين
وإن يكن بالذات أو بالعرض	فالكل حمل ثانوي عرضي
فحمل ذاتي على ذي الذاتي	بالذات وهو شائع لا ذاتي
وحمل معنى عرضي بالعرض	والميز ما بين الجميع مفترض

وليس في المتعبد الواحداني مصحح للحمل بالوجدان
إذ ليس فيه وحدة معتبره طوراً أو طوراً لا ترى المغايرة

تقسيم آخر للحمل

إن حمل الوصف كزيد خاطي فحمله يوصف بالتواطي
وباعتبار مبدأ المشتق حمل بالاشتقاق في الأحق
وليس حمل وصف اشتقائي في الاصطلاح حمل الاشتقاق
وما هو المحمول بالحقيقة ما بالموطاة نخذ تحقيقه

بعض أحكام الوحدة

من زعم الواحد أنه عدد لعله أراد أنه يُعد
كيف وللكم قبول القسمه وليس للواحد هذى الوسمه
بل هو مبدأ يقوم العدد وهو له ، لغيره لا يستند
إذ في سواه وصمة الترجيح بلا مرجح على الصحيح
له بضمة إلى الأشباه مراتب ليس لها تناء
والميز في المراتب المختلفة بنفس ما غدت به مؤتلفه
والواحد المحض مثال الواحد مبدأ كل غائب وشاهد

واللابشرط كالوجود المطلق نخذه مرفقة اليه وارتقى

تتميم

لا حمل في قضية الهلية إلا بالاتحاد في الهويه
وإن خلا عن الوجود الرابط إذ ليس هذا بالملك الضابط
فليس في الهلية البسيطة تسلسل ولا به منوطه

التقابل وأقسامه

المتصوران في الذهن معا بهذه القيود لن يجتمعا
تخالف ووحدة متجهه من المحل والزمان والجهه
منه بدت حقيقة التقابل كما به امتاز عن التماثل
أنواعه أربعة كما اشتهر لكل نوع منه فصل مستطر

تقابل السلب والايجاب

تقابل الشيء ورفعهُ عُرف بالسلب والايجاب كلما وصف
فمن تقابل الوجود والعدم تقابل الايجاب والسلب اعم
إذ يتقابل العمى واللاعمى ولا وجودي يحاذي عدما

وليس في النقيض لل لازم مع	ملزومه إلا التنافي بالتبع
وكونه في القول والعقد فقط	حكم متين ليس فيه من غلط
إذ ليس للسلب ثبوت خارجي	فلم تكن نسبته في الخارج
والسلب مثل نسبة المقابلة	ثبوته في اللفظ أو في العاقله
وليس يخلو منه شيء أبدا	والحكم في مرتبة الذات بدا
وفي القضايا صفة بالتناقض	له شرائط بلا معارض
قد تنتهي عدتها للعشره	ووحدة الحمل غدت معتبره

تقابل العدم والملكة

سلب الوجودي عن القابل له	من أحد الأنواع للمقابل له
هو المسمى (قنية وعدما)	وعادم القوة يخلو منها
وحيث أن السلب في المحمول	قيد يسمى العقد بالمعدول
وهو حقيقي لدى الحكيم	إن يكن القبول بالعموم
في الشخص أو في النوع أو في الجنس	

في وقت—ه أو لا بغير لبس

وخصت الشهرة بالمختص قبوله بوقته والشخص

تقابل التضايف

تضايف المعقول بالقياس	نوع تقابل بلا التباس
هذا هو المشهور في العلوم	لكنه ليس على العموم
إذ ليس في العاقل والمعقول	تقابل عند أولى العقول
كذلك في الحب والمحبوب	أليس حب النفس بالمرغوب
بل ما قضى البرهان بامتناعه	لا أنه بمقتضى طباعه
وصح صدقه على التقابل	كذا على التضاد والتماثل
لكن على الذاتي منها يحمل	ليس على الشائع منها يعقل
والأمر في اندراجيه بالعكس	يندرج الشائع تحت الجنس

تقابل التضاد

تقابل التضاد فيما امتنعا	لغاية الخلاف أن يجتمعا
هما وجوديان عند الفيلسفي	وعند غيره أعم فاعرف
وليس في الأجناس بل في كل ما	ليس له جنس قريب فاعلما

والخير والشر بغير مَين	ليساً بجنسين ولا ضدّين
وحيث أن النوع عين الفصل	فأتحدا وصفاً بغير فصل
وباعتبار غاية التبعاء—د	ليس ل ضد غير ضد واحد
ووحدة الموضوع شرط آخر	فيخرج الجوهر وهو ظاهر
وقيل بل يكفيه وحدة المحل	فليس للخروج منه من محل

تتميم

تقابل الواحد والكثير	أمر خفي عادم النظير
لا لهما تكافؤ المضاف	ولا هناك غاية الخلاف
وكيف والكثرة بالآحاد	ويستحيل ذاك في الاضداد
وليس شيئاً منها سلبياً	والحصر فيها قد بدا جلياً
بل متخالفان في المفهوم	لا متقابلان بالمرسوم
لكن تعدد اللحاظ يقتضي	تقابلاً بينهما بالعرض
فالواحد الملحوظ منضمّاً إلى	أمثاله يقابل البشرط لا

مباحث العلة والمعلول

مصدر كل شيء او مقومه	علته والافتقار يلزمه
كذا انعدام الشيء بانعدامه	لا أنه الداخل في قوامه
وما به الصدور فاعل وما	لأجله الصدور غاية سما
وما به الفعل بنحو القوه	فهو هيولاه نخذ بقوه
وما به بالفعل فهي الصوره	والحصر فيها صح بالضروره
والشرط من مصححات الفاعل	او هو من متمات القابل

أقسام العلة الفاعلية

ما كان فعله بميل طبيعي	بلا شعور فاعل بالطبع
وفاعل بالقسر إن كان بلا	ميل طبيعي وعلم فعلا
وفاعل بالجبر والتسخير	فاقد الاختيار لا الشعور
وليس شأنية الاختيار في	غير الأخير وهو فارق وفي
وفاعل بالقصد والاراده	عن غرض يوصف بالزياده

وإن يكن في علمه الكفايه	فانه الفاعل — بالعبايه
وليس شرطاً عند تدقيق النظر	زياده العلم كما قد اشتهر
وإن يكن رضاه محضاً قد قضي	بالفعل فالفاعل كان بالرضا
وليس شرطه خلو الفاعل	عن نحو علم بالنظام الكامل
فربما تتحد العنايه	مع الرضا عند أولي الدرايه
كذلك الفاعل بالتجلي	فليس قسماً في قبال الكل
هو العنائي بمعناه الأعم	بل بالرضا أيضاً على وجه أتم
لكنه إن خص بالصوفيّه	فليس بالدقه من عـليه
والذات مع شؤونها الذاتيه	بينهما حقيقه العينيه
ففعله تشآن الذات فقط	في ذاته وهو على الله شطط

نحو فاعليته تعالى مجده

الحق فاعل لدى المعتزله	بالقصد والداعي إلى مافعله
وهو بلا داع بقول الأشعري	ليس الجزاف عنده بمنكر
وفاعل بعلمه العنائي	بوجهه الخالص لدى المشائي

وبالرضا في مسلك الاشراق	بما يراه لا على الاطلاق
وبالتجلي لا على المعروف	بل بتشآن يراه الصوفي
وكلها بمحدها مطروحه	لكن لكل وجهه صحيحه
والقصده فيه عندنا هو الرضا	فالحق مرضى وراض ورضا
وعلمه بالذات عين الذات	كذا الرضا وسائر الصفات
وهو تعالى غاية الغايات	ليس سواء غاية بالذات
ففاعل بالقصد وهو الغايه	وقصده رضاه والعنايه
كذا هو الفاعل بالتجلي	اذ منه ذاتي ومنه فعلي
ومبدأ الكل وجود كلي	بذاته له التجلي الفعلي

تمثيل لفاعلية النفس

كل القوى وجودها في النفس	وجودها لها بغير لبس
كذا تصوراتها موجوده	بذاتها فهي لها مشهوده
فالنفس كالفاعل بالرضا لها	نخذه مبدأ لذاك المنتهى
وربما يؤثر الوهم فقط	كمن تخيل السقوط فسقط

من دون قصد ولحاظ غايه	فالنفس كالفاعل بالعنايه
وفاعل بالقصد عن داع عرض	فالفاعل عن علم وقصد وعرض
والصالح الخير إن شر بدا	منه فكالفاعل بالجبر غدا
وفي الطبيعیه من قواها	بالطبع إن وافق مقتضاها
وما على الخلاف منها يجري	فالنفس فيه فاعل بالقسر

البحث عن الغاية

الفاعل الكامل عين الغايه	فانه المبدأ والنهيه
بلا تقدم ولا تأخر	علماً وعيناً فتبصر تبصر
والسبق واللحق والغيريه	فيما يكون ناقص الهويه
فهو لذاك فاعل بالقوه	مستكمل بالغايه المرجوه

دفع الشكوك عن الغاية

لكل فعل غايه حتى العيب	وهو خير في الخيال قد حدث
كذلك في العادي والجزاف	وفي الضروري لدى الانصاف
ينبعث الشوق عن التخيل	لغايه كما عن التعقل

بل مطلق اللذيد كالحيواني	والخير لا يختص بالعقلاني
دون الذي لم يتحقق سببه	والخير في كل بما يناسبه
غاية عقلية فيما فـعـلا	فحيث لا مبدأً ففكري فلا
والشوق نفس ما اليه الحركة	ولا تكون غاية الحركة
فائدة تعود للمشتاق	بل غاية الشوق على الاطلاق
جهالة عند اولي الدرايه (١)	والاتفاق المدعى في الغاية
لا الشخص بل به مؤداه واجب	فانه بمقتضى نوع السبب
وان يكن لنوعه بالعرض	بل هو ذاتي لشخص المقتضى
في مطلق الغاية مدخليه	وليس للقصد ولا الرويه
لولا لم تكن له نهاية	بل التروي بعد فرض الغاية
وغيرها توابع وزائده	وغاية الواحد ايضاً واحده
بالذات والباقي له بالعرض	فالبعض منها غاية للمقتضى
بلوغه قهراً إلى النهايه	وليس شرط ما تفيد الغاية
تنفك غايات عن الطبائع	بل للقصور او وجود المانع

(١) للجهل بالأسباب في البداية : نسخة بدل .

فالموت والفساد والذبول ليس على خلاف ما تقول
بل في نظام الكل كل ما سبق فوائد مقصودة على الأحق

العلة الصورية

صورة شيء علة صوريه لا لهيولاه بل الماهيه
وصورة لما تحل فيه ليست لغيره لدى النبيه
وهي وإن راموا لها الحلولا شريكة العلة للهيولى
فالجوهر القدسي فاعل لها وهذه شرط لدى اولي النهى
وحيث أنه بها الفعلية فهي باطلاقها حرية
فلمفارقات ايضاً تعتبر بل قيل للمبدأ صورة الصور
وباختلاف ماله الفعلية جسمية نوعية علميه
تقال للهيئة والشكل كما لغيرها في كلمات الحكماء

العلة المادية

كل محل متقوم بما يحل فيه بالهيولى وسما
وحيث أنها محل الصوره فهي هيولاهما على الضروره

وإنما تكون للماهية	من علل القوام كالصوريه
لها القبول عند تدقيق النظر	من حيث ذاتها المطلق الصور
بلا اختصاص بالهيولى الاولى	بل هو شأن مطلق الهيولى
وعندهم تنقسم الهيولى	بما له العموم وهي الاولى
وبالخصوص في هيولى الفلك	إذ نوعه منحصر كالفلكي
وغيرها لجملة من الصور	مثل العصير هكذا قد اشتهر
أما الهيولى فبمعناها الأعم	لها انقسام غير ما مر وتم
فقد تكون بانفرادها بلا	تغير أصلاً بما قد فصلا
كاللوح حيث يقبل الكتابه	ذاتاً بلا تغير أصابه
وربما يزيد بالتغير	في جوهر الذات بأمر جوهري
وذاك كالمني للحيوان	إذ يقتضي شأناً عقيب شان
وربما ينقص بالتغير	كالخشب المنحوت للسري
وقد تكون بزيادة الصفه	وذاك مثل الشمعة المكيفه
وربما ينقص أمر عرضي	وذاك كالأسود عند الأبيض

وقد تكون لا بالانفراد وذاك كالأحاد للأعداد
إذ بانضمامها بلا تغيير كان لها مراتب الكثير
وما مع التغيير في الشؤون فذاك كالأجزاء للمعجون

الأحكام المشتركة بين العلل الأربع

لمطلق العلة أحكام كما قد فصلت في كلمات الحكم
جزئية تكون أو كليها وما له القوة والفعليه
ذاتية أو عرضية وما له الخصوص والعموم فاعلم
بسيطة تكون أو مركبة في قربها وبعدها مرتبة

بعض الأحكام المتعلقة بالعلة الجسمية

تحدد القوى الطبيعية في وجودها وفعالها غير خفي
فهي بتلك الحالة الموصوفه بالعدمين دائماً مخفوفه
ومقتضاه عندنا التناهي في فعالها وذاتها بما هي
والوضع في مرحلة التأثير في مثلها شرط لدى البصير
إذ فعالها كذاتها وضعي فالوضع في تأثيرها مرعي

وحيث لا وضع فلا تأثير في مفارق لها تأمل تعرف
والأمر سار في الهيولى المبهمة وهكذا في الصورة المقومه

الأحكام المشتركة بين العلة والمعلول

إن تمت العلة فالمعلول	بلا تخلف له الحصول
وفي سواها ليس في التخلف	خلف بلا منع ولا تكلف
وليس يبقى بعدها المعلول	إلا المعدّ فالبقا معقول
والأحادي الذات ليس يقتضي	تكثرأ بالذات بل بالعرض
إذ ذاته حيثية العلية	فلم يحز تعدد الحيثية
لذلك لا يصدر إلا الواحد	عن واحد والعقل نعم الشاهد
كذلك المعلول بالذات فلا	يقبل علتين عند العقلا
فإن معلولية المعلول	حيثية الذات بلا حلول
ولا وجوبان لواحد لما	فيه من الخلف على ما علما
فغير معقول صدور الواحد	عن غير واحد بقول واحد
ثم من المسلم المقبول	تضاييف العلة والمعلول

ولا ينافي عدم العلية	في المتضايفين بالكلية
والدور باطل ويكفي في الوسط	علية الشيء لنفسه فقط
وليس للغاية من عليه	لنفسها كي تبطل الكلية
وجودها العلمي علة وما	في العين معلول بقول الحكماء
والقول في استحالة التسلسل	مفصل فنكتفي بالمجمل
وليس في أدلة الأصحاب	أجل مما قاله الفارابي
ومقتضاه ان كل السلسلة	في الحكم كالواحد لا علة له
إذ كل ما بالغير موقوف على	ما هو بالذات بحكم العقلا
فينتهي الكل على هذا النمط	حتماً إلى ما هو علة فقط
ومطلق القبول لا ينافي	حقيقة الفعل لدى الانصاف
بل التنافي بين الانفعال	والفعل لا غير بلا إشكال

(مباحث الجواهر والاعراض)

(تعريف الجوهر وأقسامه)

ما كان موجوداً ولا يفتقر	عيناً إلى الموضوع فهو جوهر
ثم المحل أن يكن له الغنى	عما هو الحال فموضوع هنا
فلا له ضد ولا اشتداد	في جوهر الذات كما أفادوا
ولا ينافي القول بالتشكيك في	وجوده عند الحكماء الفلاسفة
بل صح عندنا وقوع الحركة	في جوهر الطبيعة المشتركة
وأنه جنس مقوم لما	يكون تحته وليس لازماً
فمنه عقلي ومنه نفسي	جسم وجزءاه بغير لبس
والعقل ذاك الجوهر المجرد	ذاتاً وفعلاً وبه يحدد
والنفس كالعقل هو المفارق	في الذات دون الفعل وهو فارق
والحال والمحل قد تقدم	والجسم بالجزئين قد تقوما

تعريف العرض

والتابع الناعت للمتبوع	العرض الموجود في الموضوع
فليس جنساً هو للمقولي	وهو من العروض والحلول
فليس بالذاتي الموجود	إذ العروض لازم الوجود
وهي من الطبائع المحمولة	فما هو الحال هي المقولة
كم وكيف جـدة ووضع	أما المقولات فتلك تسمع
ثم إضافة ، كذا يقال	متى وأين فعل انفعال
جنساً لها فانها حرفيه	وليست النسبة في النسبيه
ما لم تكن طبيعة محموله	ولم تكن ماهية مقوله
أيضاً من الطبائع المشتركة	وعند بعضهم تعد الحركة
خارجة ذاتاً عن الحدود	وعندنا نحو من الوجود

الكم

بالذات لا بالغير فاحفظ رسمه	الكم ماله قبول القسمه
بواحد وهو له أحسن حد	وقيل ما يمكن ذاتاً أن يعد

ومنه ما ليس له فنفصل	فمنه ذو حد فكم متصل
ذاتاً ومنه عادم القرار	وذو اتصال منه ذو قرار
والسطح والخط لدى الحكيم	وذو القرار منه كالتعليمي
وليس للزمان فيه ثان	وعادم القرار كالزمان
بالعدد المفروض أن لاحدله	واختصت الكمية المنفصلة
ضدية فيه على العموم	وليس للعروض والتقويم
فليس في حيثية الكمية	وما يرى فيه من الضديه
فالنوع كالفصل بلا إشكال	والاتصال ضد الانفصال
في كل نوع أحسن الرويه	ولا ينافي عدم الضديه
ثبوت مثله لدى الانصاف	ونفي الاشتداد لا ينافي
تناهي الابعاد غدا مسلماً	وباعتبار ما يسمى مسلماً
وغيرها عند اولى التحقيق	وبالموازاة وبالتطبيق

الكيف

ما ليس فيه قسمة ونسبه بذاته كيف بغير ريبه

ولا اعتبار للقرار فيه	إذ لا يعم الصوت بل ينفيه
أنواعه بحكم الاستقراء	أربعة في أحسن الآراء
فبعضها يختص بالنفوس	وبعضها يوصف بالمحسوس
وبعضها كيفية مدعوه	في الباب بالقوة واللاقوه
وبعضها ما يعرض الكمية	فهذه أنواعها الأصلية

الكيفيات النفسانية

ما يعرض النفس من الصفات	كيف حقيقي لها بالذات
أشرفها العلم على المشهور	وعندنا نحو وجود نوري
بل هو مطلق الحضور عندنا	كان الحضور واجباً أو ممكناً
كذا الحسولي أو الحضور	كلاهما نحو من الحضور
والاختلاف باختلاف الحاضر	بوحدة الحضور غير ضائر
فإن يكن معنى من المعاني	فهو حصولي لدى الأعيان
وإن تكن ذات لنفس ذاتها	فهو حضوري لدى أولى النهي
كذلك المعلول عند العلة	يدعى حضورياً لدى الأجله

إذ كونه حيثية الربط فقط
 وحيث كانت علة للفعل
 كالعلم في الفاعل بالعناية
 والانفعالي هو العلم بما
 وما عداها بلا إشكال
 كعلم كل عالم بذاته
 ومنه واجب كعلم الواجب
 فمنه جوهر كعلم العقل
 كذا من الجوهر علم النفس
 ومنه ما يدعى لديهم بالعرض
 وليس للموصوف بالاجمالي
 بل هو بالفعل بنحو الواحد
 والعقل معها زيد في بساطته
 وعدت القدرة من صفاتها
 بل ربما تكون نفسانية
 وليس في الحضور أقوى منه قط
 سمي في اصطلاحهم بالفعل
 فانه يفيد تلك الغاية
 ليس بمعلول له إذ وسما
 ليس بفعل ولا انفعالي
 وكل ما في النفس من صفاته
 ومنه ممكن وغير واجب
 بذاته فهو وجود عقلي
 بذاتها فهو وجود نفسي
 وهو خلاف الحق حتى بالعرض
 للعلم بالقوة من مجال
 والجمع مقتضى الوجود وحده
 زيد على التحقيق في احاطته
 وليس لازماً لحد ذاتها
 وربما تكون جسمانية

فقوة النفس على أفعالها	كيفية تعدد من أحوالها
وليس من صفاتها قوى البدن	إلا بالانطواء في وجه حسن
وما يصح معه الصدور	واللاصدور حدها المشهور
وليس في الواجب من إمكان	فلا يعم قدرة الرحمن
بل كونه بحيث إن شاء فعل	وهو كذا لذاته عز وجل
وعدت الإرادة المرجحة	كيفية بعد اعتقاد المصلحة
أو أنها نوع من العلم كما	في المبدأ الأعلى بقول الحكماء
والحق أنها على العموم	تغاير الصفات في المفهوم
مفهومها الحب على الإطلاق	ولا ينافي وحدة المصداق
والعقل في التعبير عنها قد قضى	بالشوق تارة وأخرى بالرضا
والحب فينا صفة نفسية	وفيه عين ذاته القدسية
وأخلق مبدأ لما يراد من	غير صعوبة على رأي قن
فبدأ الخير فضيلة وما	يستلزم الشر رذيلة سما
والأصل في الفضائل المهمة	شجاعة وعفة وحكمه
وجمع الكل هي العدالة	يحوز الإنسان بها كماله

وهذه المنزلة الرفيعة	أخص مما هي في الشريعة
وهذه مراتب الأوساط	بنسبة التفريط والافراط
وكل حد وسط في البين	فضيلة بين رذيلتين
فالخلق بين الجبن والتهور	شجاعة عظيمة في الخطر
وهكذا بين الحمود والشره	صيانة وعفة مشتهره
وما هي الحكمة والنباهه	يقابل الحدة والبلاهة
وفي قبال الجور من كل طرف	عدالة لها نهاية الشرف

الكيفيات المحسوسة

ما كان محسوساً كما يقال	لما انفعالي او انفعال
واشتركا في الانفعال مطلقا	وفي الرسوخ والثبات افتراقا
فسمي الأول باسم الجنس	حيث خلا عن شبه ولبس
وباعتبار سرعة الزوال	يدعى الأخير باسم الانفعال
والنقص في اللفظ دليل النقص في	

معناه من حيث الرسوخ فاعرف

وقيل ليس ما وراء الشكل
فنه ما يكون كيفاً مبصراً
واللون ثابت وليس النور
والنور في المشهور كيف زائد
ومنه ما يكون مسموعاً كما
يحدث من تموج الهواء
لا شك في وجوده التدريجي
وقد يكون الصوت ذا كيفية
وهي له كالفصل دون الكيف
ينتظم الكلام منها ثم لا
ومنه ملموس له أنواع
والقول في تحقيق هذي المسألة
اصولها حرارة محسوسة
ثقل وخفة ، وما عداها
ولازم الحرارة التفريق

كيف ، وُرد بامتناع الحمل
كاللون والنور على ما اشتهدا
شرط الثبوت بل به الظهور
وكونه جسماً خيال فاسد
في الصوت بالتحقيق لا توها
لقرع او قلم بلا مرآة
وليس عين القرع والتموج
توجب ميزه عن البقية
سمي باعتبارها بالحرف
كلام غيره بحكم العقلا
وقد جرى في بعضها النزاع
مفصل في الكتب المفصلة
برودة رطوبة يبوسة
كان الى الاصول منتهاها
والجمع والتصعيد والترقيق

الوصل والفصل بلاصعوبة	وقيل إن لازم الرطوبة
والكل جيد لدى التأمل	وقيل بل سهولة التشكل
بالطبع ثقل ليس نفس الميل قط	ومقتضى الميل إلى حد الوسط
ومنه قسري ومنه نفسي	والميل طبعي بغير لبس
يسري إلى الطبائع المشككة	وحيث كان مبدأً للحركة
يعرف من بسائط الطعوم	ومنه ما يوصف بالطعوم
حرارة ملاحية دسومه	تسعة أنواع لها معلومه
تفاهة عفوصة قبوضه	مرارة حلاوة حموضه
لكل واحد لديهم عمل	فالحار والبارد والمعتدل
لطيف او كثيف او معتدل	وما هو القابل والمنفعل
تنتج تسعة لها الوراثة	ثلاثة تعمـل في ثلاثه
ليس لكل نوع اسم صالح	ومنه مشموم هي الروائح
بانها طيبة أو منتنة	وإنما أنواعها مبيته

الكيفيات الاستعدادية

قوة الانفعال والمقاومة	كيف والاستعداد وصف وسمه
لا مطلق القوة بل كمالها	تقوى لاحدى الحالتين حالها
وليس ايضاً قوة الایجاد	داخلة في الكيف الاستعدادي
واللين منه لا من اللسيه	ولا من المختص بالكميه
وهو وجودي لدى العصابه	كما على التحقيق في الصلابه

الكيفيات المختصة بالكميات

ما اختص بالكم من الكيفيه	بالذات من عوارض الكميه
ويعرض الجسم بتملك الواسطه	وهو لهذا النوع خير ضابطه
والمستدير ثابت محقق	كالمستقيم عنه لا يفترق
وليس ما بينهما ضديه	بل متخالفان في النوعيه
والشكل ما أحاطت الحدود به	وهو مشكل لدينا فانتبه
بل هو نفس هيئة المقدار	كيف له بهذا الاعتبار
ومنتهى الحدين عند الملتقى	زاوية وهي على ما سبقا

والخلقة الشكل مع اللون فلا
والجمع ما بين المقولتين
معنى مقولي سوى ما فصلا
لا يقتضي مقولة في البين
وما يكون من عوارض العدد
كالزوج والفرد من الكيف يعد

الملك والجدة

الملك هيئة لما أحيط به
ينتقل المحيط بانتقاله
حاصلة من المحيط فانتبه
به يكون الأين في قبالة
وليس عين نسبة التملك
فمنه كالحیوان في إهابه
والملك ليس فيه جل وعلا
بل هو عين فعله الاطلاق
إضافة توصف بالاشراق
كذلك الملك بالاعتبار
فانه مضاف اعتباري
مقولة فانه لن يعقلا

الوضع

الوضع هيئة بغير مين
ما بين الاجزاء الى جهاتها
تعرض للجسم بنسبتين
لا نسبة الأجزاء في ذواتها

فمنه بالطبع ولا بالطبع	فمنه بالطبع ولا بالطبع
وليس للنقطة والمقدار	وليس للنقطة والمقدار
ويقبل الشدة والضعف كما	ويقبل الشدة والضعف كما
يجري التضاد فيه عند الحكم	يجري التضاد فيه عند الحكم

متى

متى لكل كائن في ذاته	كون زمني ومن حالاته
متاه عين كونه الزمني	لا نسبة الشيء إلى الزمان
وهو يعم الكون في الزمان أو	في طرف منه على ما قدر رأوا
ومنه ما يكون كالقطعية	ومنه أيضاً كالتوسطية
موضوعه الطبيعة السيالة	من جوهر أو عرض أو حاله

الآن

الآن كون خاص في المكان	يعرض للموجود في الأعيان
وليس عينه على الإطلاق	فانه يزول وهو باق
فمنه نوعي ومنه جنسي	ومنه شخصي بغير لبس
ويجري الاشتداد في أنواعه	كذلك التضاد من طباعه

في مقولتي الفعل والانفعال

الفعل كون الجوهر الجسماني	مؤثراً آناً عقيب آن
والانفعال حالة التأثير	آناً فاناً لا قبول الأثر
وليس شيء منهما ذهنياً	بل كان كل منهما عينياً
جعلها بجعل موضوعها	بلا تسلسل كما توهمها
والاشتداد قيل فيها يقع	وليس بالذات ولكن بالتبع
كذلك التضاد فهو للأثر	ومنه أيضاً فيها قد اشتهر

الاضافة

تكرر النسبة في المضاف	مقوم له بلا خلاف
منه حقيقي هي الاضافة	فانها بذاتها مضافة
ومنه ما يوصف بالمشهوري	كالأب والابن على المشهور
وهو من الحقايق العينية	ليس من العوارض الذهنية
لكنه لا بوجود مستقل	وكيف وهو بالقياس قد عقل
والانعكاس لازم الاضافة	ولو بحرف نسبة مضافة

والطرفان المتضايقان في كل شأن متكافئان
في الجنس والنوع وفي الشخصية كذلك في القوة والفعلية
كذلك العموم والخصوص والحكم في أشباهها منصوص
والاتصال في الزمان يجدي في السبق واللاحق منه عندي
وليس للواجب في صفاته مقولة أصلاً لقدس ذاته
بل الإضافيات عنوانيته ليست من الاعراض الامكانية



(الإلزاميات)

(إثبات واجب الوجود)

ما كان موجوداً بذاته بلا	حيث هو الواجب جل وعلا
وهو بذاته دليل ذاته	أصدق شاهد على إثباته
يقضي بهذا كل حدس صائب	لو لم يكن مطابقاً للواجب
لكان إما هو لا متناعه	وهو خلاف مقتضى طباعه
أو هو لا فتقاره إلى السبب	والفرض فرديته لما وجب
فالنظر الصحيح في الوجوب	يفضي إلى حقيقة المطلوب
وللوجود تارة نفسه	من حيث الاستقلال في الهويه
وتارة حيثية الربط فقط	وامتنع الربط ولا نفسي قط
لا للزوم الدور والتسلسل	بل للزوم الخلف بالتأمل
إذ ما فرضناه من الربطية	حيثية الذات فلا عليه

توحيدته تعالى من حيث وجوب الوجود

ما لم يكن وجود ذات الواجب صرفاً ومحضاً لم يكن بواجب

مفتقراً والخلف منه قد بدا	إذ كل محدود بمحد قد غدا
إذ لم يكن له بوجه فاقد	وليس صرف الشيء إلا واحدا
صرف وجوده دليل وحدته	فهو لقدس ذاته وعزته
عن ابن كمونة والحق ظهر	ومنه يستبين دفع ما اشتهر

توحيده تعالى من حيث الصانعية

وجوبه لذاته القدسيه	بعين الاستقلال والنفسيه
وما سواه ممكن تعلقي	ومحض ربط بالوجود المطلق
فبدأ الممكن واحد بلا	توقف على استحالة الخلا
والربط في مرحلة الشهود	عين ظهور واجب الوجود
ولا يعد في قبال الظاهر	ظهوره فضلاً عن المظاهر
له كما عن عين أهل المعرفة	ينونة مضافة إلى الصفه
لا أنها ينونة بالعره	كما به نص إمام الله
فالحق موجود على الحقيقه	لا غيره في هذه الطريقه
وفعله وهو تجلي نوره	تشأن الظاهر في ظهوره

لا أنه تشأن الذات بما يقابل الوجود عند الحكماء
وهذه حقيقة التوحيد قرّة عين العارف الوحيد

بساطته تعالى

بساطة الوجود فيما قد سبق	ثابتة فصرفه بها أحق
وليس للواجب من ماهيته	فيستحيل مطلق الجزئية
إذ لازم الكل افتقار الذات	وهو مناف للوجوب الذاتي
فإن شأننا وبه العقل قضى	من أن يكون جوهرًا أو عرضًا
وجوده ووصفه الكمال	كلاهما صرف بلا إشكال
ليس له مشارك في الذات	كلًا ولا في مطلق الصفات
فمقتضى وجوبه لذاته	وجوبه في الكل من جهاته

تقسيم صفاته تعالى

صفاته الكاملة العلية	إما ثبوتية أو سلبية
بها تجلت لأولى الكمال	مراتب الجلال والجمال
والحق ذو الجلال والاكرام	بالاعتبارين بلا كلام

ثم الثبوتية من صفاته	إما شؤن فعله أو ذاته
فما يكون من شؤن الذات	كالعلم والقدرة والحياة
هي الحقيقية عند الحكماء	وتلك عين الذات أيضاً فاعلموا
وما يكون من شؤن فعله	فانه كخلقهم وجعله
هي الإضافية وهي واحدة	وهي على الذات لديهم زائده
لا توجب السلب كثرة ولا	حدّاً لها وإن تكن بشرط لا
بل هي سلب مطلق النقصان	كسلب الافتقار والإمكان

إثبات الصفات الثبوتية

كل كمال كان للموجود	فثبت لواجب الوجود
وما يسمى صفة الجمال	لا شك أنه من الكمال
ومثله فيه تعالى شأنه	يكفيه في وجوبه إمكانه
كيف ولا كمال للذوات	بلا وجود كامل بالذات

عينية الصفات الحقيقية

شؤن عين الذات من صفاته	تجليات ذاته لذاته
------------------------	-------------------

فانه حقيقة الحقائق	في غيب ذاته بوجه لائق
وليس ما عدا الوجود للصفه	حقيقة فانظر بعين المعرفة
وحيث أنه وجود محض	فكونه كل الوجود فرض
فهو بنفس ذاته لذاته	مطابق لكل من صفاته
ومقتضى زيادة الصفات	هو الخلو في مقام الذات
وليستحيل فيه الاستكمال	كيف ومنه ينشأ الكمال
وهكذا نيابة المعتزلي	عن الصواب عندنا بمعزل

علمه تعالى بذاته

تجرد الواجب من صفاته	ف—ذاته حاضرة لذاته
وليس للحضور والشهود	معنى سوى حقيقة الوجود
وهو تعالى الموجوب الذاتي	مبدأ كل عالم بالذات
ف—ذاته أحق بالحضور	لذاته إذ هو نور النور
ووحدة العالم والمعلوم	بمقتضى التضاييف المرسوم
بل هو علم لصحيح النقل	أتي على طبق صريح العقل

علمه تعالى بما سواه

صرف الوجود ذاته البسيطة	بكل معالولاته محيطه
فانه كما اقتضى الشهود	كل الوجود كله الوجود
وهو له العلية الذاتية	والذات عين هذه الحيثية
فبدأ الكل ينال الكل من	حضور ذاته على رأي قن
لكن ماهياتها بالعرض	تعلم إذ لها وجود عرضي
وعلمه صرف على العينية	فلا أتم منه في العلمية
فداته بمقتضى الجمية	حقيقة الحقائق العينية
وصرف علمه له التفصيل	إذ ليس للجهل هنا سبيل
والقول بالتفصيل في الاجمال	كما ذكرنا أصدق الأقوال

علمه تعالى الفعلي بعد الایجاد

إيجاده عين ظهوره فلا	أقوى حضوراً منه عند العقلا
هذا حضور في مقام الفعل	وربما يدعى بعلم فعلي
فكل موجود بنحو الجمع	والفرق معلوم بغير منع

وجوده علماً وعيناً واحداً فعلمه الفعلي نعمتٌ زائدة

مراتب علمه تعالى مجده

عناية الواجب علم ذاتي	بما سواه في مقام الذات
قضاؤه علومه الفعلية	في القلم الأعلى غدت مطوية
والقلم الأعلى في الاصطلاح	عقل العقول أعظم الأرواح
وسائر الأقلام والعقول	علومه بالفرق والتفصيل
ولوح تلك الصور العقلية	نفس لها العموم والكلية
وهي محل قابل للصور	ولوحها المحفوظ عن تغير
وعالم المثال لوح القدر	بالفرق لا بالجمع نقش الصور
وهو كتاب المحو والاثبات	ومنه عنوان البداء آت
والصور الكونية الجزئية	أخيرة المراتب العامية

قدرته تعالى

قدرته بحيث إن شاء فعل	وهي له ثابتة من الأزل
إذ ليس قوة ولا إمكان	في ذاته فانه نقصان

بل النعوت كلها فعليه
 وليس في الوجوب من إيجاب
 بل هو في قبال الاختيار
 والاختيارية بالكلية
 لا دخل للوجوب والامكان
 فهو بنفس ذاته قدير
 والاختيارية في الافاضة
 وقدرة الواجب صرف القدره
 ليس انتهاء كل قدرة إلى
 والفعل موصوف بالاختياري
 ونسبة الایجاد كالوجود
 ودعوى الاستقلال في الایجاد
 فصيح لا جبر ولا تفويض بل
 إرادته تعالى شأنه

إرادة الواجب حب ورضى
 لا الشوق فالعقل بمنعه قضى

مفهومها يغير العلم بما
 وإنما الوحدة والعينية
 والمبدأ الكامل خير محض
 لذاته محبوبة لذاته
 وحبها بعين حب الذات
 وحبها بالفرق حب فعلي
 وهذه مشيئة فعلية
 والحكم بالحدوث في الاخبار
 وليست الارادة الذاتية
 إذ المراد في مقام ذاته
 والأمر والنهي على القول الأسد

إرادة عزيمة كما ورد
 والفعل بالارادة العزيمة
 يُراد لا الذاتية الحتمية
 وحيث أن الذات مرضي بها
 ففعلها كذا لدى أولى النهي
 وهو وجود مطلق كما وصف
 وكونه خيراً بديهاً عُرف

ولا يكون الشر إلا عدما	فليس بالذات مراداً فاعلما
وعالم الأمر هو القضاء	لا بدع في أن يجب الرضاء
إذ هو نور لا تشوبه الظلم	فكله خير على الوجه الأتم
وعالم الخلق هو المقضي	فالفرق ما بينهما مرضي
فانه تصحبه الشرور	ففي الرضا بحمدّه المحذور

إنه تعالى غاية الغايات

إن النظام الحسن الأمكاني	طبق النظام الكامل الرباني
فانه ظهور صرف النور	فليس أجلى منه في الظهور
وكل مصنوعاته بديعه	وفي الجميع حكم منيعه
وغاية الكل الذي سواها	إن إلى ربك منتهاها
والقصد من نفي زيادة الغرض	ليس على الاطلاق حتى بالعرض
بل نفي كل غاية بالذات	وحصرها في غاية الغايات
فان فرض غاية سواه	نقص كمال عزّه يأباه
وليس يجدي غرض الايصال	لنفع في محذور الاستكمال

أَوْ نَقْصَهُ أَوْ هُوَ لَا اقْتِضَا لَهُ	إِذَا هُوَ إِمَّا يَقْتَضِي كَمَالَهُ
وَهُوَ تَعَيَّنَ وَلَا مَعَيَّنَ	وَمَا عَدَا الْأَخِيرَ نَقْصٌ بَيْنَ
صَرَفَ عَنَّا يَةً وَمَحْضُ جُودِ	فَكُلُّ فَعْلٍ وَاجِبُ الْوُجُودِ

حَيَاتُهُ تَعَالَى

أَشْرَفَ مِمَّا هُوَ فِي بَرِيَّتِهِ	حَيَاتُهُ كَمَلُهُ وَقُدْرَتُهُ
وَكُلُّ تَرْكِيبٍ أَوْ امْتِزَاجٍ	يَجَلُّ عَنْ كَيْفِيَّةِ الْمِزَاجِ
وَالْفَعْلُ فِي الْكُلِّ بِالِاشْتِرَاكِ	بَلْ الْحَيَاةُ مَبْدَأُ الْإِدْرَاكِ
تَفَاوُتُ الْمَصْدَاقِ فِي الْمَرْسُومِ	وَلَا يَنَافِي وَحِدَةَ الْمَفْهُومِ
فِي غَيْرِهِ كَيْفِيَّةٌ كَمَا اشْتَهَرَ	فَفِيهِ عَيْنُ مَبْدِئِيَّةِ الْأَثَرِ

بَصَرُهُ وَسَمْعُهُ تَعَالَى شَأْنُهُ

إِذَا هُوَ مَوْجُودٌ لَهُ مَا يَبْصُرُهُ	شُهُودُهُ لِلْمَبْصِرَاتِ بَصَرُهُ
وَإِنْ يَكُنْ تَفَاوُتُ أَطْوَارِهِ	وَنَيْلُ كُلِّ مَبْصَرٍ إِبْصَارُهُ
يَحْقُقُ السَّمْعُ لَهُ فَا نْتَبَهُ	كَذَا ارْتِبَاطُ كُلِّ مَسْمُوعٍ بِهِ
بِكُلِّ جُزْئِيَّاتٍ مَعْلُولَاتِهِ	وَالْكُلُّ غَيْرُ عِلْمِهِ فِي ذَاتِهِ

والذوق والشم كما في اللبس كمال حيوان بغير لبس
ليست من للكمال للوجود فلم تكن لواجب الوجود

كلامه تعالى شأنه

إن الكلام فيه ذو شؤون فمنه ما لغيره المكنون
وهو ظهور ذاته للذات يدعى لدينا بالكلام الذاتي
يعرب عن حقايق مكنونه في ذاته عن غيره مصونه
ومطلق الكلام في المشهور ما هو معرب عن الضمير
فليس في دعوى الكلام النفسي وفي قيامه به من بأس
لكنه ليس مراد الأشعري فانه بمثابة لم يشعر
ومنه فعلي له مراتب معربة عما اقتضاه الواجب
إذ كل فعل عند أهل المعرفة يعرب عن مكنون اسم أو صفة
وفعله كلامه كما ورد وهو لهذا المدعى خير سند
وهذه المراتب العلية أتمها حقايق عقلية
هي الحروف العاليات وهي لا ترى لها نقصاً ولا تبديلاً

والملكوت كلمات محكمة وكل ما في الملك ايضاً كلمة
فعالم النفوس أسماء وما في عالم الأجسام أفعالا سما
ومنه لفظي ومنه كتبي وكل واحد كلام الرب

الفرق بين الكلام والكتاب

بين الكلام منه والكتاب فرق لدى العارف باللباب
فكل موجود من الكلام من جهة الصدور والقيام
والكل من حيثية القبول كتابه عند اولي العقول
وباعتبار عالم الأمر فقط كلامه فانه بلا وسط
وعالم الخلق كتاب محض والجمع في ذي الجهتين فرض
وللكلام باعتبار الجمع والفرق وصفان بغير منع
فباعتبار الجمع بالقرآن يدعى كما في الفرق بالفرقان
وجوده الجمعي في أعلى القلم فيه انطوى كل العلوم والحكم
وجوده الفرقي والتفصيلي في غيره من سائر العقول
وإن في دائرة الوجود قوسين للنزول والصعود
وبالنبي المصطفى والآل قد ختمت دائرة الكمال

وأول المراتب العقلية هي الحقيقة الحمديه
 فما وعاه قلبه مما وعى يكون قرآنًا وفرقانًا معاً
 وغيره ليس على هذا النمط بل كل ما أُوتِيَ فرقان فقط
 ولاختصاصه به كما علم يقول: أُوتيت جوامع الكلام
 * * * وقد ختمت هذه مقاله
 فيا من اصطفاه من بريته باسم النبي خاتم الرساله
 صل على محمد وعترته وخصه بعلمه وحكمته
 ورآته في سره وسيرته
 تمت على يد ناظمها الجاني محمد حسين النجفي الاصفهاني في ٢٩
 ربيع الأول سنة ١٣٥١ م

استدراك

في ص ٤٦ س ١٠ جاء الشطر الأول على طبق النسخة المنسوخة
 للطبع هكذا: « وليس شيئاً منها سلبياً » بنصب شيئاً . وبعد ذلك
 وجدناه في نسخة خطية أخرى هكذا: « وليس شيء منها سلبياً »
 برفع شيء وهو أصح ، وإن كان نصبه له وجه بعيد .
 وبهذه المناسبة نسجل أسفنا أننا لم نحصل حين التصحيح
 على النسخة الأصلية بخط الناظم رحمه الله . (المصحح)

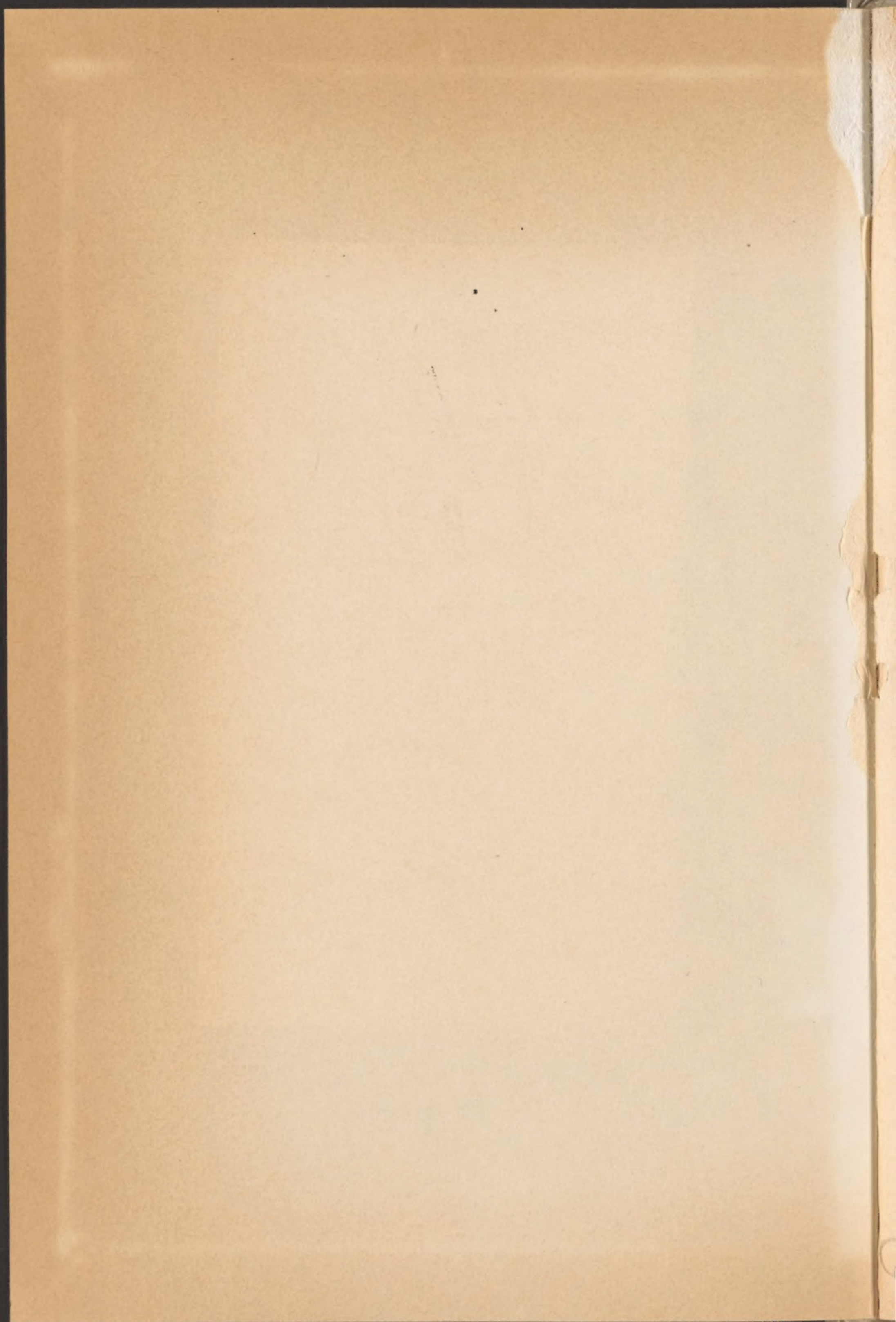
فهرس تحفة الحكيم

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
ترجمة المؤلف	٣
مقدمة المؤلف	٩
تعريف الوجود	١٠
اصالة الوجود - اشتراك الوجود	١١
زيادة الوجود على الماهية - الواجب لاماهية له - حقيقة	
الوجود تشكيكية واحدة	١٢
إثبات الوجود الذهني	١٣
المعقول الأول والثاني عند الحكيم والميزاني - تقسيم	
الوجود والعدم الى المطلق والمقيد	١٥
الأحكام السلبية للوجود - تكثر الوجود بالتشكيك وبالماهية	١٦
المعدوم ليس بشيء	١٧
عدم التمايز في الاعدام - امتناع اعادة المعدوم	١٨
دفع شبهة المعدوم المطلق	١٩
مناط الصدق في القضايا	٢٠
أقسام الجمل وما هو مجمول بالذات	٢١
تقسيم الوجود إلى المحمولي وغيره	٢٢
مواد القضايا وجهاتها - الجهات اعتبارية	٢٣

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
أقسام الجهات - مباحث خاصة بالامكان .	٢٤
نفي الأولوية الذاتية والغيرية - الامكان الاستعدادي	٢٧
(الحدوث والقدم)	٢٨
مرجح حدوث العالم فيما لا يزال	٢٩
أقسام السبق واللاحوق - ملاك السبق بأقسامه .	٣٠
القوة والفعل وأقسامهما	٣١
سبق القوة على الفعل وعدمه	٣٢
(الماهية ولو احقها)	٣٣
اعتبارات الماهية	٣٤
بعض أحكام أجزاء الماهية	٣٥
إن حقيقة النوع فصله الأخير - كيفية التركيب في	
الأجزاء الحدية - خواص الأجزاء	٣٦
لزوم الحاجة بين أجزاء المركب - التشخيص	٣٧
أنحاء التشخيص - الوحدة والكثرة	٣٨
تقسيم الوحدة	٣٩
الاتحاد والهوية	٤٠
تقسيم الحمل	٤١
تقسيم آخر للحمل - بعض أحكام الوحدة	٤٢

الموضوع	الصفحة
تتبع	٤٣
التقابل وأقسامه : تقابل السلب والايجاب	٤٣
تقابل العدم والملكة	٤٤
تقابل التضاييف - تقابل التضاد	٤٥
تتبع	٤٦
(مباحث العلة والمعلول)	
أقسام العلة الفاعلية	٤٧
نحو فاعليته تعالى مجده	٤٨
تمثيل لفاعلية النفس	٤٩
البحث عن الغاية - دفع الشكوك عن الغاية	٥٠
العلة الصورية - العلة المادية	٥٢
الأحكام المشتركة بين العلل الأربع - بعض الأحكام	
المتعلقة بالعلة الجسمانية	٥٤
الأحكام المشتركة بين العلة والمعلول	٥٥
(مباحث الجوهر والاعراض)	
تعريف الجوهر وأقسامه	٥٧
تعريف العرض - الحكم	٥٨
الكيف	٥٩
الكيفيات النفسانية	٦٠
الكيفيات المحسوسة	٦٣

الموضوع	الصفحة
الكيفيات الاستعدادية - الكيفيات المختصة بالكميات	٦٦
الملك والجدة - الوضع	٦٧
متى - الأيت	٦٨
مقولات الفعل والانفعال - الاضافة	٦٩
(الالهيات)	
إثبات واجب الوجود - توحيدة تعالى من حيث	
وجوب الوجود	٧١
توحيدة تعالى من حيث الصانعية	٧٢
إسماطته - تقسيم صفاته	٧٣
إثبات الصفات الثبوتية - عينية الصفات الحقيقية	٧٤
علمه تعالى بذاته	٧٥
علمه بما سواه - علمه الفعلي بعد اليجاد	٧٦
مراتب علمه تعالى مجده - قدرته	٧٧
إرادته تعالى شأنه	٧٨
إنه تعالى غاية الغايات	٨٠
حياته - بصره وسمعه تعالى	٨١
كلامه تعالى شأنه	٨٢
الفرق بين الكلام والكتاب	٨٣
الخاتمة - استدراك	٨٤
الفهرس	٨٥

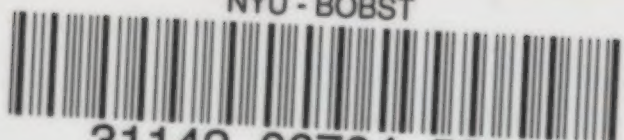


Date Due

Demco 38-297



NYU - BOBST



31142 00704 5985

B741 .G5

Tuhfat al-hakim : manzumah fi